

Distr.
GENERAL

S/1997/962
8 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي حدثت منذ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وما تلاه من قرارات اتخذها المجلس بهذا الشأن، وآخرها القرار ١١١٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الذي قرر المجلس فيه تمديد ولاية القوة لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وسأقدم إلى المجلس تقريراً مستقلاً عن مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها.

ثانياً - أنشطة القوة

ألف - الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع العسكري القائم

٢ - ظلت حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار، خلال الفترة قيد الاستعراض، أعلى من المعتاد، ولو أنها تعتبر أقل مما كانت عليه أثناء الفترة نفسها من عام ١٩٩٦. ورغم احترام الجانبين عموماً لوقف إطلاق النار والوضع العسكري القائم، وقعت مع ذلك حوادث متواترة وازداد عدد القيود على حركة قوة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لم يبد الجانبان، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أي استعداد للمساعدة عندما احتجت قوة الأمم المتحدة على هذه الانتهاكات للوضع العسكري القائم.

٣ - وواصل الجانبان خلافهما حول رسم خطوط وقف إطلاق النار الخاصة بكل منهما، وكذلك اعتراضهما على سلطة قوة الأمم المتحدة في عدد من المناطق الواقعة داخل منطقة الأمم المتحدة العازلة. وعلاوة على ذلك، فإنه في معظم الحالات التي احتجت فيها قوة الأمم المتحدة على التحركات الأمامية، أعلن الجانب القائم بالانتهاك تحديه لرسم خط المنطقة العازلة في المنطقة المعنية. وقام الحرس الوطني بانتهاك الترتيبات المتفق عليها بشأن المناطق التي يستخدمها المدنيون في أثينو، وذلك الجزء من الطريق العام الممتد بين نيقوسيا ولارنكا الذي يمر بالمنطقة العازلة. وانتهكت القوات التركية ترتيبات الوضع العسكري القائم المتفق عليها في موقعين من القطاع ٤، ومنعت جميع أفراد قوة الأمم المتحدة من المرور عبر نقطة ليفكا للتفتيش، واعترضت على حق قوة الأمم المتحدة من التنقل بحرية في بعض أجزاء المنطقة العازلة.

وأُسفر ذلك عن فرض قيود في عدد من الحالات على التنقل، تشمل بعض الحالات التي استخدمت فيها القوة الجسدية ضد دوريات المشاة من أفراد قوة الأمم المتحدة.

٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طرأ ارتفاع طفيف على عدد حوادث إطلاق النار الخطيرة في المنطقة العازلة أو بالقرب منها. ففي ١ تموز/يوليه، أطلقت القوات التركية النار على شخص ادعي أنه متسلل في المنطقة العازلة فوق رؤوس أفراد دورية تابعة لقوة الأمم المتحدة كانت تجري تحقيقاً في حادث سابق؛ وفي ١١ تموز/يوليه، أطلق مجهولون عدداً من الطلقات النارية على موقع القوات التركية في المنطقة الواقعة غرب أثينو؛ وفي ١٤ تموز/يوليه، أطلقت القوات التركية، في نفس المنطقة، النار داخل المنطقة العازلة في اتجاه أشخاص زعم أنهم تسللوا إلى المنطقة العازلة؛ وفي ٢٥ تموز/يوليه، أطلق حارس تابع للقوات التركية النار على متسلل مزعوم في المنطقة العازلة في ضواحي نيقوسيا. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أطلق حارس تابع للحرس الوطني غرب نيقوسيا النار على متسلل مزعوم في المنطقة العازلة. ووقعت أخطر الحوادث قاطبة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عندما أطلقت قوات تركية الرصاص من سبع بنادق على مزارع يوناني قبرصي كان يقود جراره، رغم تحذيرات قوة الأمم المتحدة، وراء خط الزراعة الآمن. وقد احتجت القوة على كل هذه الحوادث التي أطلقت فيها النيران، بيد أنه في عدد من الحالات، ورغم وجود الأدلة، أنكر الجانبان ببساطة وقوع أي حادث. وتؤكد تلك الحوادث ضرورة الموافقة على الاقتراحات المقدمة من القوة لتخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١١١٧ (١٩٩٧) وقراراته السابقة.

٥ - واضطلع الجانبان بأعمال التشييد العسكري على نطاق كبير بحيث امتدت شرقاً من نيقوسيا، واشتملت على حفر خنادق مضادة للدبابات وغيرها من التحصينات الدفاعية. وفي منطقة نهر بيدديوس، غرب مدينة نيقوسيا القديمة، قام الجانبان بأعمال تشييد "متكافئة" عن طريق بناء شبكة من الملاجئ المحصنة التي تربط بينها خنادق. واستمرت أعمال التشييد العسكري رغم الاحتجاجات الشديدة من جانب القوة.

٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عقد زعيما الطائفتين اجتماعاً مشتركاً مع السيد غوستاف فايسل نائب ممثلي الخاص ورئيس البعثة في قبرص، في مقر إقامة الأخير بالمنطقة العازلة، لاستطلاع إمكانية الاتفاق على المسائل المتصلة بالأمن. وأكد السيد فايسل على أنه بالرغم من أن التسوية الشاملة للقضايا الأمنية ستشكل جزءاً من الاتفاق العام، فإن اتخاذ بعض الخطوات الأولية المعتدلة سيساعد للغاية، على الأقل في وقت تجري فيه مبادلات قاسية في الجزيرة، وكذلك بين اليونان وتركيا تعمل على تقويض الجو العام. وأشار السيد فايسل إلى أن زعيمي الطائفتين قد أعربا في مناسبات مختلفة ومنفصلة عن نفس الموقف بشأن عدد من المسائل الهامة ذات الصلة بالأمن. ومن هذه المسائل وجوب أن تأخذ التسوية الشاملة في الاعتبار الشواغل الأمنية لكلا الطائفتين، وأن ترفض الطائفتان استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ وأن تلزم كل منهما طائفتها على حل مشكلة قبرص بالوسائل السلمية فقط؛ وأن تضطلع اليونان وتركيا بالتزام مماثل؛ وأن تظل الطائفتان ملتزمتين بهدف التجريد من السلاح باعتباره هدفاً عاماً. وبالإضافة إلى

ذلك، اقترح أن يغتنم الزعيمان هذه الفرصة لمساندة مجموعة الاقتراحات المقدمة من القوة بإخلاء المواقع من الأفراد، وحظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة على طول خطوط وقف إطلاق النار واعتماد مدونة لقواعد السلوك. واتفق الزعيمان على أن يتابع السيد فايسل هذا الاجتماع بإجراء مداولات منفصلة مع كل منهما على أمل أن تمهد الطريق لإصدار بيان مشترك متفق عليه. ويقوم السيد فايسل حالياً بمواصلة تلك العملية مع الزعيمين.

٧ - وقد انتهكت الطائرات التركية المجال الجوي القبرصي أثناء المناورات العسكرية السنوية للحرس الوطني في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، انتهكت الطائرات العسكرية اليونانية روح وقف إطلاق النار بتحليقها على مسافة ١٠٠٠ متر من المنطقة العازلة. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البيان الذي أشرت فيه، ضمن جملة أمور، إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي طلبت إلى جميع المعنيين الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في الجزيرة، وطلبت إلى الطرفين تهيئة مناخ للمصالحة والثقة المتبادلة الحقيقية لدى الجانبين، وتفاذي أي إجراءات قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر. إلا أنه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، انتهكت طائرات الهليكوبتر التابعة للقوات التركية المنطقة العازلة أثناء المناورات العسكرية السنوية للقوات التركية في قبرص، وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت أربع طائرات مقاتلة من طراز F-4 تابعة للسلاح الجوي التركي بالطيران مباشرة فوق المنطقة العازلة على ارتفاع ٢٠٠ متر، وتوغلت نحو ٣٠٠ متر في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة وذلك قبل أن تعود أدراجها إلى الجزء الشمالي من الجزيرة، وقد احتجت قوة الأمم المتحدة على جميع هذه الحوادث.

٨ - وواصل الطرفان استكمال الارتقاء بقواتهما العسكرية والآلية. ويقدر عدد القوات التركية في الجزيرة بما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ فرد وعدد القوات القبرصية التركية بنحو ٥٠٠ ٤ فرد. وقد تم تحديث معدات تلك القوات بمواصلة الاستعاضة عن الدبابات من طراز M48A5T1 بدبابات من طراز M48A5T2. وإضافة إلى ذلك، جلبت القوات التركية إلى الجزيرة ١٢ قطعة مدفعية من طراز M-110 ذات المعيار الكبير والذاتية الحركة.

٩ - ويبلغ قوام الحرس الوطني ١٤ ٥٠٠ فرد تقريباً. وما فتئت الخطة التي أعلنتها حكومة جمهورية قبرص لشراء منظومات للدفاع الجوي من طراز S-300 (انظر S/1997/437، الفقرة ٩) تشير ردود فعل شديدة من جانب تركيا والجانب القبرصي التركي. وفي عدة مناسبات، استرعت قوة الأمم المتحدة انتباه الجانبين إلى القرار ١١١٧ (١٩٩٧) الذي كرر فيه مجلس الأمن الإعراب عن شديد القلق إزاء استمرار مستويات التعزيز المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها ورفع مستواها وتحديثها. ولم يتم إحراز أي تقدم نحو تنفيذ ذلك النص من القرار.

١٠ - وتواصل قوة الأمم المتحدة بذل جهودها من أجل العمل على قبول مجموعة الاقتراحات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن ١١١٧ (١٩٩٧) وقراراته

السابقة. وفي أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٧، عرضت القوة على الجانبين بغية تيسير التوصل إلى اتفاق، مجموعة من الاقتراحات المنقحة المتعلقة بإخلاء المواقع من الأفراد تأخذ في الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها كل جانب. وركزت الاقتراحات المنقحة على نيقوسيا ودرينيا باعتبارهما المنطقتين الواقعتين على مقربة شديدة وأكثر المناطق ميلا لحدوث التوتر. واشتملت تلك الاقتراحات، المستندة إلى استعراضات تفصيلية موقعية مع الجانبين، على نهج جديد يتمثل في "إخلاء المواقع من الأفراد في الاتجاه العرسي". وسوف يحقق هذا النهج هدف زيادة المسافة الفاصلة بين مواقع القوات المتعارضة عن طريق إخلاء مواقع الحرس من الأفراد على أساس التعاقب بين المواقع المتناظرة قطريا على خطي الحدود. وقد أدمج اقتراح حظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة على طول خطوط وقف إطلاق النار ومدونة قواعد السلوك المقترحة نظرا لأن الاقتراحين يهدفان إلى رفع العتبة قبل استخدام الأسلحة النارية. وبالرغم من عقد ٢١ اجتماعا آخر مع السلطات العسكرية لكل من الجانبين، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بعد. وأبلغت قوة الأمم المتحدة الجانبين بأنني سوف أطلع مجلس الأمن على المواقف التي اتخذها كل جانب حتى هذا الوقت.

١١ - وفيما يلي أحدث موقف لكل من الجانبين:

(أ) اتخذ الحرس الوطني موقفا مؤداه أن تخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار يمكن أن يتأتى على أفضل وجه عن طريق تنفيذ حظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة واعتماد مدونة لقواعد السلوك. ولا يرغب الحرس الوطني في إخلاء مناطق مثل نيقوسيا، حيث يرى أن أمن المدنيين من القبارصة اليونانيين قد يتأثر نتيجة لذلك؛

(ب) وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أعلنت القوات التركية عن استعدادها لقبول مجموعة الاقتراحات المنقحة التي عرضتها قوة الأمم المتحدة، على الجانبين في حزيران/يونيه ١٩٩٧، شريطة أن يقوم الحرس الوطني بنفس الشيء.

وستواصل قوة الأمم المتحدة بذل جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن المجموعة الإجمالية من الاقتراحات المقدمة.

١٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة القيام بعمليات تفتيش منتظمة للمرافق الموجودة تحت سطح الأرض والمنتزه الموجود في قلعة روكاس بنيقوسيا. ولم يطرأ أي تغيير على الحالة هناك، وليس هناك ما يشير إلى استخدام المنطقة لأغراض عسكرية.

١٣ - وواصلت قوة الأمم المتحدة رصد الوضع القائم في منطقة فاروشا المسوّرة. ولوحظ وقوع عدد من الحوادث المتعلقة بقيام أفراد القوات التركية بنقل الممتلكات من المباني. واحتجت القوة على هذه الانتهاكات لدى القوات التركية. وتحمل الأمم المتحدة حكومة تركيا المسؤولية عن الحفاظ على الوضع القائم في منطقة فاروشا المسوّرة.

١٤ - وظلت حركة قوة الأمم المتحدة مقيدة في الجزء الشمالي من الجزيرة. وفي عدة مناسبات، جرى اعتراض دوريات المعونة الإنسانية وفتشت المركبات الخاصة بها. وفي إحدى الحالات، أُلقي القبض على موظف المعونة الإنسانية التابع للقوة في القطاع ٨، وظل محتجزا لعدة ساعات.

١٥ - وهناك ٣٨ حقلا من حقول الألغام ومناطق الشراك الخداعية داخل المنطقة العازلة، كما يوجد ٧٣ حقلا آخر على مسافة لا تزيد على ٥٠٠ متر منها. ويقدر عدد الألغام التي تحتوي عليها هذه الحقول بأكثر من ١٦ ٠٠٠ لغم. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، طلبت قوة الأمم المتحدة إلى الجانبين، مرة أخرى، مساعدتها في تحديد حجم المشكلة قبل تقديم مقترحات مفضلة لإزالة حقول الألغام الواقعة داخل المنطقة العازلة. لكن أيا من الجانبين لم يستجب لطلب القوة. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قتل أحد القبارصة اليونانيين نتيجة للغم في أحد حقول الألغام التابعة للحرس الوطني خارج المنطقة العازلة جنوب شرق نيقوسيا.

١٦ - وفي تموز/يوليه، وآب/أغسطس، وتشرين الثاني/نوفمبر، حيث تنظّم الاجتماعات والمظاهرات التقليدية في الجزء الجنوبي من الجزيرة، تصرفت السلطات بطريقة اتسمت بالحزم والاقتدار. ونتيجة لذلك، فقد نظمت هذه المناسبات دون وقوع أي حوادث تذكر.

١٧ - وفي أحيان كثيرة يتسلل الصيادون من القبارصة اليونانيين إلى المنطقة العازلة بصورة غير مشروعة أثناء فصل الصيد. وفي إحدى الحالات، أفرغت إحدى الطلقات صوب أفراد قوة الأمم المتحدة؛ وفي مناسبتين أخريين، تعرض أفراد قوة الأمم المتحدة للهجوم من جانب مدنيين من القبارصة اليونانيين داخل المنطقة العازلة. وقدمت احتجاجات على هذه الحوادث إلى السلطات المناسبة.

باء - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها واستئناف المهام الإنسانية

١٨ - واصلت قوة الأمم المتحدة بذل جهودها لتشجيع الاتصال والتعاون وبناء الثقة المتبادلة بين الطائفتين عن طريق التشجيع الفعّال على تنظيم المناسبات والاضطلاع بالأنشطة المشتركة بين الطائفتين. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، نظمت القوة، بالتعاون مع مختلف البعثات الدبلوماسية سوبا مشتركة بين الطائفتين في ٢٧ أيلول/سبتمبر حضرها نحو ٣ ٩٠٠ من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. واحتفالا بيوم الأمم المتحدة، نظمت القوة يوما مفتوحا حضره ما يربو على ٤ ٠٠٠ شخص من أفراد الطائفتين. وشملت الأنشطة الأخرى التي نظمتها القوة مباراة في رمي السهام أجريت في مدينة بيلابيس في الجزء الشمالي من قبرص، وسباقا لمركبات صغيرة اشترك فيه أفراد من الطائفتين في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وعقد أيضا عدد كبير من الاجتماعات بين أفراد الطائفتين في فندق ليدرا بالاس في المنطقة العازلة في نيقوسيا تحت رعاية قوة الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية، أو بمبادرة من منظمات غير حكومية ومهنية تمثل قطاعا كبيرا من التخصصات والاهتمامات. ولا تزال شعبية هذه الأنشطة تبرز من

على رغبة كلتا الطائفتين في تجديد الاتصالات فيما بينهما دونما عائق. كما أن التغطية الإعلامية لهذه المناسبات ولدت مناقشات عامة إيجابية بشأن استصواب وجدوى الاتصالات بين الطائفتين.

١٩ - وواصل القبارصة اليونانيون التظاهر عند نقطة تفتيش ليدرا الجنوبية، وبخاصة في عطلات نهاية الأسبوع، بهدف إثناء السائحين عن العبور إلى الشمال. وفي حالات كثيرة، شاركت في المظاهرات مجموعات منظمة من التلاميذ الذين يرتدون الزي المدرسي. وقد أقلقَت هذه المظاهرات الزائرين وأعاقَت حركة أفراد القوة والموظفين الدبلوماسيين.

٢٠ - واحتجت حكومة قبرص على إهمال الكنائس والممتلكات الدينية الأخرى في الجزء الشمالي من قبرص على نحو يؤدي إلى تدهورها، كما تعرض بعضها للتخريب ونقلت ممتلكاتها. وأعربت أيضا عن القلق إزاء إلحاق أضرار بالمقابر. وتتابع قوة الأمم المتحدة بحث المسألة مع السلطات القبرصية التركية.

٢١ - وفي ٢٨ و ٣١ تموز/يوليه، اجتمع زعيما الطائفتين سويا مع نائب الممثل الخاص لمناقشة عدد من المسائل الإنسانية ذات الاهتمام المشترك. وفي ٣١ تموز/يوليه، وافق الزعيمان، كخطوة أولى نحو حل مشكلة الأشخاص المفقودين، على أن يقدم كل منهما إلى الآخر جميع المعلومات المتوفرة تحت تصرفهما بالفعل بشأن مواقع قبور الأشخاص المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. ووافق كلاهما أيضا على تعيين شخصين، سيجتمعان لتبادل هذه المعلومات ولإعداد الترتيبات اللازمة بما يفضي إلى إعادة رفات هؤلاء المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أبلغ زعيم طائفة القبارصة اليونانيين السيد فايسل بأن جانبه قد انتهى من أعماله وبأنه على استعداد للمضي في الترتيبات على نحو ما جرى الاتفاق عليه في ٣١ تموز/يوليه. وأوضح الجانب القبرصي التركي أنه سيكون جاهزا لذلك بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. كما توصل الزعيمان، في اجتماعهما المعقود في ٣١ تموز/يوليه، إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل الإنسانية الأخرى، والتي جرى تنفيذها منذ ذلك الحين (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أدناه).

٢٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تأدية مهامها الإنسانية المتعلقة بالقبارصة اليونانيين والموارنة في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي منها. وهناك الآن ٤٧٧ قبرصيا يونانيا في منطقة كارباس و ١٨٧ مارونيا يقيمون في منطقة كورماكييتي. وهناك نحو ٢٤٠ قبرصيا تركيا أفصحوا لقوة الأمم المتحدة عن وجودهم في الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولم تتغير كثيرا الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة عما ورد ذكره في التقارير السابقة (انظر S/1996/411، الفقرات ٢٢-٢٥، و S/1996/1016، الفقرتان ٢١ و ٢٢). وفيما يتعلق بالتوصيات الناشئة عن استعراض الحالة الإنسانية التي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ (S/1995/1020، الفقرات ٢٠-٢٥ والمرفقات)، حقق القبارصة الأتراك بعض التحسينات، وبخاصة زيادة عدد الخطوط الهاتفية في منطقتي كارباس وكورماكييتي والسماح للدوريات الإنسانية التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة بعقد اجتماعات خاصة مع القبارصة اليونانيين في منطقة كارباس بدون وجود الشرطة. وعلاوة على ذلك، فإن وظيفتي المدرسين

الشاغرتين في ريزوكارباسو قد شغلها الآن اثنان من القبارصة اليونانيين. وحتى الآن، فإن القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب لم يستخدموا كثيرا مكتب الاتصال التابع للقوة الذي افتتح في ليماسول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٣ - وتوفر الأمم المتحدة خط الهاتف الوحيد بين الجزأين الشمالي والجنوبي للجزيرة. وأصبح النظام الحالي مثقلا للغاية وعاجزا عن تلبية الطلب المتزايد. ولذلك، فقد تقرر زيادة الوصلات التليفونية الثلاث الحالية التي تعمل بمساعدة عامل خدمة تليفونية إلى ٢٠ وصلة آلية للهاتف والفاكس. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحسين إلى زيادة قدرة التعامل السنوية من ١٠٧ ٠٠٠ إلى نحو ٧٥٠ ٠٠٠ مكالمات هاتفية سنويا، مع تجنب ما يحدث حاليا من فترات تعسر الاتصال. وقد وافقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تغطية تكاليف توسيع خدمات الخطوط الهاتفية.

٢٤ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، تمكن ٣٨٦ من القبارصة الأتراك من السفر برا إلى كوكينا عبر المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة لحضور الاحتفالات التذكارية وقام نحو ٢٧٤ من القبارصة الأتراك برحلة مماثلة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧، تمكن ٦٧٤ قبرصيا يونانيا من الحج إلى دير النبي أندرياس في شبه جزيرة كارباس. وجرى القيام برحلة حج أخرى إلى دير النبي أندرياس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، شارك فيها نحو ٢٠٠ ١ من القبارصة اليونانيين.

ثالثا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢٥ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص العمل كوسيط بين الطائفتين لتيسير التعاون في مجالات مثل توزيع المياه والكهرباء بشكل منصف. وأصبح هذا التعاون في المسائل التي تتصل بموارد المياه في الجزيرة أكثر أهمية مؤخرا نظرا لقلّة الأمطار، التي أدت إلى التقليل من إمدادات المياه في الجزيرة.

٢٦ - وقد بدأ العمل، أثناء الفترة قيد الاستعراض، في خطة بيلا للتنمية العمرانية بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتجديد وتحسين مركز قرية بيلا. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، وهي تجديد مقهى القبارصة الأتراك والكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ باستخدام عمال من كلتا الطائفتين، ولا سيما القبارصة الأتراك الذين أصبحوا عاطلين عن العمل في أعقاب أحداث آب/أغسطس ١٩٩٦.

٢٧ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق (S/1997/437، الفقرة ٢٣)، ستنهي المفوضية في نهاية عام ١٩٩٧ إدارتها لبرنامج مشترك بين الطائفتين يمول بتبرع من إحدى الدول الأعضاء.

٢٨ - أما المجالات الرئيسية للتعاون بموجب هذا البرنامج أثناء الفترة قيد الاستعراض فهي في مجال الزراعة، وموارد المياه، وعلم البيطرة، والبيئة، والإصحاح، وعلوم المختبرات، وإصلاح المواقع الهامة ثقافيا والخطة الرئيسية لنيقوسيا. وعقدت في مكتب المفوضية اجتماعات منتظمة بين الطائفتين بشأن هذه المسائل.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين

٢٩ - لا تزال الحالة العامة فيما يتعلق باللجنة المعنية بالمفقودين على النحو الذي أشرت إليه في تقريرتي السابق (S/1997/438، الفقرتان ٢٤ و ٢٥). وفي الوقت نفسه، فإن اتفاق ٣١ تموز/يوليه فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن موقع قبور المفقودين وإعادة رفاتهم (انظر الفقرة ٢١ أعلاه) تمثل تقدماً هاماً ينبغي، لو نفذ بكل صدق، أن يكون له تأثير إيجابي على العمل المتبقي فيما يتعلق بالمفقودين.

٣٠ - وفي هذا الصدد، فإنني متفائل بملاحظة أن زعمي الطائفتين قد اتفقا في ٣١ تموز/يوليه على النص التالي:

"يعتبر زعيم طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك أن مشكلة المفقودين من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في قبرص قضية إنسانية محضة طال انتظار حلها.

"ويوافق الزعيمان على أنه ينبغي ألا يكون هناك أي استغلال سياسي من كلا الجانبين لمشكلة المفقودين ويتعهدان بالعمل على حلها من أجل إنهاء محنة أسر المفقودين القبارصة اليونانيين منهم والقبارصة الأتراك على السواء وعدم اليقين بشأنهم.

"ويحترم الزعيمان حقوق أسر المفقودين في أن يحاطوا علماً بمصير أحبائهم بطريقة مقنعة وقاطعة إلى أقصى حد ممكن.

"ويعترف الزعيمان بحق الأسر التي ثبت أن أحبائهم المفقودين قد توفوا، في القيام إلى أقصى حد ممكن بدفن رفاتهم على نحو ملائم وفقاً لتقاليدهم وشعائهم الدينية".

٣١ - كما طلب الزعيمان في اتفاقهم المؤرخ ٣١ تموز/يوليه أن أقوم بتعيين عضو ثالث جديد في اللجنة المعنية بالمفقودين بغية التعجيل بإنجاز عمل اللجنة. وحالما يبدأ تنفيذ اتفاق ٣١ تموز/يوليه بشكل فعال، سأقوم بتعيين عضو ثالث جديد في اللجنة المعنية بالمفقودين.

خامسا - المسائل التنظيمية

٣٢ - في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، كانت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تتألف من ٢٣٠ جنديا و ٣٥ من أفراد الشرطة المدنية. ويمثل هذا الرقم زيادة قدرها ٥٧ جنديا منذ تقريره الأخير في أعقاب توسيع القوة إلى أقصى قوامها المأذون به استجابة للخبرات المكتسبة عام ١٩٩٦. وينتمي الأفراد العسكريون إلى الأرجنتين (٤١٦)، وأيرلندا (٣٠)، وسلوفينيا (١٠)، وفنلندا (١)، وكندا (٢)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٤٠٩)، والنمسا (٢٥٧). وأصبحت سلوفينيا مساهمة جديدة بالقوات أثناء الفترة قيد الاستعراض. ويقدم أفراد الشرطة المدنية استراليا (٢٠) وأيرلندا (١٥). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى قوة الأمم المتحدة حاليا عنصر مدني مكون من ٤٤ موظفا دوليا و ٢٩١ موظفا معينا محليا.

٣٣ - ولا يزال السيد ييغو كوردوفيز ممثلي الخاص المعني بقبرص. ولا يزال السيد غوستاف فايسل نائب ممثلي الخاص ورئيس بعثة عملية الأمم المتحدة في قبرص. ولا يزال اللواء إيفيرغيستو أ. دي فيغارا قائدا للقوة.

الجوانب المالية

٣٤ - قامت الجمعية العامة، بقرارها ٢٣٥/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتخصيص مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٠٠٠ ٤٨ دولار للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في فترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويشمل هذا المبلغ التبرعات المعلنة من حكومة قبرص والتي تغطي ثلث تكاليف القوة، ومبلغ ٦,٥ مليون دولار تساهم به حكومة اليونان.

٣٥ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة إضافية مدتها ستة أشهر على النحو الموصى به في الفقرة ٤١ أدناه، فستبلغ تكاليف الإبقاء على القوة نحو ٢٤ مليون دولار. وسيوزع حوالي ١٤,٥ مليون دولار من هذا المبلغ على الدول الأعضاء.

٣٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٥,٤ مليون دولار، تمثل نحو ١٤,٨ في المائة من الأنصبة المقررة للبعثة منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ بليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٣٧ - كانت الحالة في قبرص خلال الفترة المستعرضة أهدأ مما كانت عليه خلال الأشهر الستة السابقة لها. بيد أن الحالة الإجمالية ما زالت تتسم بالتوتر. وهناك شعور متزايد بالإحباط لدى كلتا الطائفتين نتيجة لاستمرار عدم إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة بالاقتران مع زيادة البيانات الطنانية المعادية.

ولقد ناشدت كلا الجانبين، فضلا عن اليونان وتركيا، الامتناع عن أي إجراء من شأنه زيادة حدة التوتر والتأثير سلبا على الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية. كما قمت بحَث السلطات العسكرية لكلا الجانبين على أن تكون أكثر استجابة لما تبديه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من ملاحظات وما تقدمه من احتجاجات فيما يتعلق بمسؤوليات تلك السلطات على امتداد خطوط وقف إطلاق النار.

٣٨ - ولم يكثر أي من الجانبين للنداءات المتكررة التي أطلقها مجلس الأمن للحد من الإنفاق العسكري وتخفيض عدد القوات العسكرية الأجنبية، إذ لا يزال يجري توسيع نطاق القوات العسكرية والأسلحة في قبرص ورفع مستواها وتحديثها بوتيرة متزايدة.

٣٩ - ومما يدعو للأسف أنه بعد انقضاء ما يزيد على سنة من المناقشات المكثفة، لم يجر حتى الآن تنفيذ مجموعة التدابير المتبادلة التي اقترحتها القوة بغية تخفيف حدة التوتر على امتداد خطوط وقف إطلاق النار، بالرغم من الدعوات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى الجانبين لقبول المجموعة دون تأخير أو شروط مسبقة. ومن شأن هذه التدابير العملية البسيطة التي اقترحتها قوة الأمم المتحدة والتي تأخذ شواغل الجانبين في الاعتبار أن تحسّن الأجواء إلى حد كبير وتقلل احتمال حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار. والآن، وبعد أن قبل أحد الجانبين اقتراح قوة الأمم المتحدة، أمل أن يحذو الجانب الآخر حذوه دون تأخير.

٤٠ - وحدث كذلك بعض التطورات الإيجابية. فقد أسفرت الاجتماعات التي عقدها زعيما الطائفتين مع نائب ممثلي الخاص في نهاية تموز/يوليه عن إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين وعن بعض التحسينات في القضايا الإنسانية. كما طلبت إلى نائب ممثلي الخاص أن يتابع بنشاط الاقتراح الداعي إلى إصدار بيان مشترك بشأن الأمن الذي بحثه مع الزعيمين خلال اجتماع لاحق عقده معهما في نهاية أيلول/سبتمبر. فإصدار بيان مشترك من هذا القبيل يعتبر إشارة هامة وإيجابية ويمكن أن يحسن الأجواء بين الجانبين إلى حد كبير. ومشاركة آلاف من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في الأنشطة المشتركة بين الطائفتين التي ترعاها قوة الأمم المتحدة وآخرون تدل على وجود أساس من الاحترام المتبادل والشعور الودي بين الطائفتين يمكن بل ينبغي توسيعه. وبناء عليه، أصدرت تعليماتي إلى القوة بأن تعطي أولوية عليا لهذا الجانب من عملها وأدعو سلطات كلا الجانبين إلى تسهيل توسيع نطاق هذه الأنشطة على نحو مستمر.

٤١ - إن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمرا لا غنى عنه للمحافظة على وقف إطلاق النار بين الجانبين الذي هو شرط أساسي لتحقيق التسوية التي ينشدها المجتمع الدولي لمسألة قبرص. ولذلك، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ووفقا للممارسة المعمول بها، أجري حاليا مشاورات بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية، وسأقدم تقريرا إلى المجلس بمجرد الانتهاء من هذه المشاورات.

٤٢ - وفيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها، فسوف أبلغ مجلس الأمن بصورة منفصلة عن المحادثات المباشرة وغيرها من التطورات المتعلقة بالجهود الرامية إلى إرساء عملية متواصلة للمفاوضات.

٤٣ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وبشرطة مدنية في قوة الأمم المتحدة في قبرص لما قدمته من دعم ثابت لهذه العملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى الحكومات التي قدمت تبرعات لتمويل القوة.

٤٤ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري الحار لمستشاري الخاص لشؤون قبرص، السيد ديينو كوردوفيز، ولنائب ممثلي الخاص، رئيس البعثة في قبرص السيد غوستاف فايسل. وأود أن أثنى أيضاً على اللواء ايفرغيستو أ. دي فيرغارا، قائد القوة وعلى الرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الذين ما برحوا يضطلعون بكل كفاءة وتفان بالمسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

— — — — —